الانتخابات المحلية... الأهمية الغائبة [1]

من المعلوم أن إنشاء هيئات حكم محلي في فلسطين لم يتـأتى كحاجـة فلـسطينية أو بقـرار فلسطيني، ففي الوقت التي أنشئت به هذه الهيئات، كانت الدولة العثمانية تعيش في حالة مـن تراجع قوتها وتضعضع هيبتها محلياً ودولياً، وللخروج من هذا الواقع وما رافقه من تراجـع وترهل أصاب إدارات الدولة المختلفة، فقد رأت أن إحدى عمليات الإصلاح الداخلي تتطلـب إنشاء أجسام تمثيلية محلية تأخذ قسطاً من المسؤولية عن الحكومة المركزية.

وبالتالي لم يكن مثل هذا القرار تعبيراً عن حاجة مجتمعية محلية بقدر ما كان يعبر عن حاجة ملحة للسلطة المركزية. مما يعني أن هذه الهيئات بقيت على تواصل مـستمر مـع الـسلطة المركزية بل كانت شديدة الالتصاق بها وتحت سيطرتها مباشرة،مما افقدها أهم خاصـية لهـا وهي خاصية الحكم المحلي،وأدى إلى اقتصار الأدوار المناطة بها على الخـدمات والأعمـال الروتينية، وذلك بسبب الهيمنة المركزية عليها، وأفسح المجال أمامها لتحقيق نوع كبيـر مـن الاستحواذ والسيطرة والنفوذ،مما أعطى الحكومة دوراً مسيطراً على مجريات الأمور الهامـة في المجتمع.

على مدار قرن وربع من الزمن بقيت الهيئات المحلية الفلسطينية تحـت الـسيطرة الأجنبيـة وبأشكال مختلفة تراوحت بين الضم والاستعمار والاحتلال والإلحاق، وكانت هـذه الهيئـات إحدى الأدوات الأساسية التي استخدمها الأجنبي للسيطرة على مقدرات الـشعب الفلـسطيني وإبقائه في حاجة دائمة لهذه القوى.

يعتبر موضوع الهيئات المحلية في فلسطين من الموضوعات المهمة والحيوية،_على الرغم من قدمه_،وتعود أهميته ليس على الصعيد المحلى فحسب، وإنما ما يفرزه من اثر على بنية وتركيب النظام السياسي. فهذه الهيئات تشكل إحدى الأسس المتينة لبناء الدولة، فهي تساعد على المشاركة والإبداع والتطور والنماء.وتلعب دوراً فاعلاً في عملية التنمية بإبعادها المختلفة، وذلك من خلال توسيع مشاركة الناس في اختيار ممثليهم المحلين وخلق قيادات سياسية عامة لها بعدها الشعبي .

لذلك تعتبر السلطة المحلية ركيزة أساسية من ركائز الدولة الديمقراطية. حيث تعتبر هذه السلطة سلطة تنمويه وليست خدماتية فقط. باعتبارها تعبيراً عن حاجات أولوية للمجتمع المحلي.هذا إلى جانب اللامركزية في الحكم الذي تمارسه السلطة المحلية لتعبر عن مظاهر ديمقراطية.وهي أي الانتخابات المحلية بمثابة التجربة والتمرين للمواطنين على كيفية إجراء انتخابات عامة. بل أنها مقدمة عامة للديمقراطية بمفهومها الشمولي.ولن يكون ذلك إلا من خلال بناء ثقافة قائمة على المشاركة كمقدمة لوعي عام لدى المواطنين بأهمية هذه الهيئات.

---

[1] . عمر رحال

كما أن للانتخابات المحلية أهمية كبيرة تستمدها من أهمية تلك المشاركة الـشعبية فـي إدارة الخدمات البلدية إذ تعتبر المشاركة الشعبية عاملاً مهماً في ترشيد القرار الحكومي فيما يحقـق المصلحة الأكبر للمواطن،كما أن الانتخابات تضفي الشرعية على الهيئات المنتخبة لممارسـة السلطة وحق إصدار الأنظمة والتشريعات التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع،كما أنهـا تعطي المواطنين الفرصة لاختيار من يرونه مناسبا لإدارة الشؤون العامـة ،وأيـضاً تمكـن المواطنين من مراقبة ومتابعة الهيئات المنتخبة والتأكد من تطبيقهم للأفكار التي عرضوها أمام المواطنين الذين انتخبوهم.

إضافة إلى ذلك فإن المشاركة الشعبية تجعل المواطن في موقع المسؤولية المشتركة مع الجهات الرسمية وهذا يزيد من مستوى الوعي والمبادرة لدى المواطنين الذين عليهم أن يكونوا على قدر هذه المسؤولية وأن يؤدوا واجباتهم تجاه وطنهم من خلال مشاركة فاعلة بناءه تقوم على حماية المصالح الوطنية العليا والمصالح الشعبية في آن واحد فالانتخابات في حد ذاتها لها تأثير مباشر في إرساء مبادئ العدالة والمساواة والتأكيد على عامل الولاء والانتماء للوطن.

وتقوم هذه العلاقة على أسس التبادل من ناحية الحقوق والواجبـات. فلكـل مـواطن هنـاك مجموعة من الحقوق التي يجب على الدولة العمل على توفيرها له، من اجـل ضـمان أمنـه وسلامته ومصالحه ورفاهيته وسبل العيش له. وعلى كل مواطن أيضا مجموعة من الواجبات التي عليه أدائها تجاه السلطات العامة والمجتمع من اجل ضمان قيام الدولة بوظيفتها الأساسية في عملية قيادة المجتمع وتنظيم حياته بالشكل المناسب الذي يضمن تحقيق مـصالح وغايـات الغالبية العظمى من أعضائه.

إن بناء هذا الشكل من العلاقة لا يمكن إلا في المجتمع الديمقراطي الذي يتيح لكافة المواطنين الحق في انتخاب السلطة التي ستقود المجتمع، وبالتالي تمنحهم الحق في المتابعـة والمراقبـة الدائمة على عمل هذه السلطة من اجل ضمان قيامها بالدور المطلوب منها على أكمل وجـه. فالمواطنة في المجتمع الديمقراطي تعني الحق في المشاركة في صنع القرار السياسي في هذا البلد. ولذلك فان مفهوم الديمقراطية هو مفهوم ملازم لمفهوم المواطنة.

إن كل ما ذكر أعلاه هو مناط في الدرجة الأولى في مشاركة المـواطنين فـي الانتخابـات المحلية،ولكي يكون هناك مشاركة فاعلة من قبل المواطنين في العملية الانتخابية،لا بـد مـن إيجاد الآليات الكفيلة لتفعيل هذه المشاركة،يمكن القول أن أولى هذه الآليـات وأهمهـا علـى الإطلاق هي جدية النظام السياسي الفلسطيني (وعلى وجه الخصوص الرئاسـة) ومـن ثـم الحكومة في إجراء الانتخابات وإعطائها أهمية،وأولوية،هذا يؤدي بطبيعة الحال إلى تعزيز ثقة المواطن وإعطائه دفعة قوية في عملية المشاركة ،بل والحث على المشاركة ،كما أن التـزام المرشحين في برامجهم الانتخابية ،هذا يعطي أمل وثقة لدى المواطنين من أجـل المـشاركة بفاعلية بعملية الانتخابية ترشيحاً وانتخاباً.

كما أن مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها، هي مطالبة بعقد الأنشطة والبرامج التثقيفيـة والتوعوية لحض المواطنين على المشاركة ،ولكن هذه الأنشطة يجب ألا تكون موسـمية وأن تنتهي بانتهاء العملية الانتخابية ،لذلك يجب أن تكون العملية متكاملة ومترابطة،بحيث يكـون هناك أنشطة لها علاقة بالتواصل بين الهيئات والمواطنين،المساءلة والمحاسبة،ونقاش البرامج الانتخابية،وإشراك المواطنين في عملية صنع القرار،والرقابة على الهيئات المحلية ،كمـا أن الفصائل والأحزاب السياسية مطالبة هي أيضاً بالعمل على تفعيل ودعوة المواطنين للمشاركة بفاعلية في العملية الانتخابية بكل مراحلها، فـلا يكفـي إصـدار البيانـات أو التـصريحات الصحفية،فمن الأهمية أن تشارك الفصائل من خلال إنشاء أجسام داخلها تتولى المساهمة فـي تفعيل الآليات سواء على مستوى أعضائها ومناصريها وأصدقائها أو على مستوى الجمـاهير بشكل عام.

أما المرشحين فهم أيضاً يلعبون دوراً مهماً في دافعية الناخبين ،فكلما كان المرشح أو المرشحة ذو كفاءة وقدرة وذو سمعة طيبة ،وتربطه علاقات حسنة بمجتمعـه المحلـي كلمـا كانـت المشاركة أوسع ،أما الكتل الانتخابية والقوائم فمن الأهمية الانتباه إلى ضرورة توحيد القـوائم وعدم تشكيل العديد من القوائم التي تكون محسوبة على طرف واحد،أما الدعاية الانتخابية فلا تقل أهمية،وأولى هذه الأهمية تكمن في واقعية الدعاية،وملامستها لاحتياجات المواطنين.

إن الانتخابات وعلى الرغم من أهميتها المجتمعية والسياسية ،لن يعتد بهـا وبنتائجهـا إلا إذا تميزت بالنزاهة والحيادية،من هنا تشكل كلمة "نزيهة" الرديف لكلمة انتخابات وأصبحت مـن ضمن الأسلوب الخطابي لتقييمات الانتخابات. وبغض النظر عن هذا التلازم فـإن الإعـلان العالمي لحقوق الإنسان يضع شرطين أساسيين للانتخابات: أولهما الاقتراع الشامل والمتكافئ، وثانيهما الاقتراع السري. وتشدد المواثيق الدولية التي تحرم التمييز بين الجـنس أو العـرق، وتؤكد الحق بالمشاركة بالانتخابات على مبدأ "الاقتراع الشامل والمتكافئ لكـن لكـي تكـون الانتخابات "حرة ونزيهة" ينبغي أن يتمتع المواطنون بحريات : الاختيار، التجمع، الاجتمـاع، التحرك، والكلام، لكل من المرشحين، والأحزاب،والناخبين، ووسائل الإعـلام، والمـراقبين، وغيرهم.

ولكي تكون الانتخابات "نزيهة" ينبغي أن تتوفر شروط منها أن يكون التصويت سـرياً ،وأن يتمكن الجميع بالإدلاء بصوته دون تدخل أو إكراه على التصويت ،وأن تكون الهيئة المـشرفة على الانتخابات محايدة ،وأن يكون هناك تكافؤ للفرص أما المرشحين،وأن يتم حل النزاعات والشكاوى بسرعة وعدالة،وعدم استغلال الرموز الدينية. وأن تكون فرصة الظهور في وسائل الإعلام خصوصاً الحكومية متساوية،وأن تتوفر الشفافة والحيادية في جميع مراحـل العمليـة الانتخابية .

أخيراً وحتى تكون الانتخابات ديمقراطية، ومن اجل تحقيق الأهداف التي يراد تحقيقها منهـا، فانه لا بد من توفر عدد من الشروط الأساسية، التي بدونها تصبح الانتخابات هدفا بحد ذاتـه

وليست وسيلة للوصول إلى مجتمع ديمقراطي، ومن هذه الشروط ،السرية بحيث تضمن عـدم إمكانية توجيه ضغوط على الناخبين من أي جهة كانت،دورية حيث تجري في فترات زمنيـة مناسبة ينص عليها القانون،وأن تكون عامة بحيث يتاح لجميع الذين تنطبق علـيهم شـروط الانتخاب بممارسة حقهم في الانتخاب دون أي تمييـز،وأن تكـون تنافـسية لـضمان حـق المرشحين " سوء كانوا أفرادا أو قوائم" في التعبير عن مواقفهم بحرية ودون قيود أو تمييـز، وبما يضمن الحرية التامة في ممارسة الدعاية الانتخابية وفق القانون،كما لا بد أن تكون هناك مساواة المساواة، أي إعطاء الناخبين نفس الحق في عدد الأصوات التي يحق لكل منهم الإدلاء بها.